المنظمة العالمية للتجارة ومتطلبات دخول الجزائر

الدكتور خزار محمد
أستاذ محاضر، ومدير جامعة الحاج لخضر
الأستاذ عايشي كمال
أستاذ مساعد مكلف بالدروس
مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية
جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة

المقدمـــــة:

بانتهاء الحرب العالمية الثانية شهد العالم تغيرات جذرية في بنيته الاقتصادية، حيث بدأت الدول العظمى في صنع أسس للعلاقات الاقتصادية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب، وكان التوجه آنذاك أن يقوم النظام الاقتصادي العالمي على ثلاث ركائز أساسية مؤسسية جديدة تتمثل الأولى في إنشاء صندوق النقد الدولي ليتولى تحرير النظام النقدي الدولي ووضع القواعد التي تحكم السياسات النقدية مثل: سعر الصرف وموازين المدفوعات والمديونية الخارجية وأسعار الفائدة والسقوف الائتمانية للبنوك.

والثانية: في إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير ليتولى مهمة تحرير النظام المالي الذي يقوم بمساعدة الدول الأعضاء وعلى الأخص الدول المتعثرة من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لعمليات التنمية مع التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأن يعهد لمؤسسة ثالثة دولية مسؤولية تنظيم التجارة الدولية والعمل على تحريرها وحل المنازعات التجارية بين الدول.

وقد تم بالفعل تأسيس الصندوق والبنك الدوليين في مؤتمر بريتن وودز سنة 1944، كما تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات في جنيف عام 1947 ولم تكن كمؤسسة قائمة بذاتها كالمؤسستين السابقتين وكان الهدف الأساسي

من هذه الاتفاقية هو تحرير التجارة الدولية ووضع القواعد التي تعمل على تنميتها بين الدول الأعضاء وشهدت اتفاقية الجات(GATT) عددا من التطورات بدءا من مفاوضات جنيف عام 1947 وانتهاءا بجولة الأورجواي الأخيرة والتي تم الاتفاق فيها على إنشاء منظمة التجارة العالمية كمؤسسة مستقلة وذات شرعية دولية تسهر على تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية والزراعية أيضا وكذلك إدخال قطاع الخدمات وتحرير انتقال رؤوس الأموال عبر العالم وحماية الملكية الفكرية.

وتسعى المنظمة أيضا إلى تحقيق التنمية في البلدان النامية وتسهيل تصدير منتجاتها إلى الدول المتقدمة.

وعليه نجد الكثير من الدول العربية والنامية انضمت إلى هذه المنظمة،سعيا منها لتحقيق المنافع الاقتصادية واكتساب الفوائد من هذا الانضمام.

والجزائر من الدول التي طالبت بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أخيرا.

وفي هذا السياق تم إعداد هذه الورقة لتوضيح من خلالها ماهية ونشأة المنظمة العالمية للتجارة ومبادئها ومدى تطبيقها على أرض الواقع،ويمكن توضيح ما هي متطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للجزائر؟ وهل الاقتصاد الجزائري بإمكانه اقتسام المكاسب في السوق الدولية وله القدرة التنافسية؟ أم أن الانضمام مفيد لنسعى إليه حتى بات ضرورة لأنه من غير المنطق الانعزال عما يجري في العالم من جهة وان دول الشراكة منضمة للمنظمة من جهة أخرى.

ومن خلال هذه الدراسة نستخلص إيجابيات وسلبيات الانضمام إلى هذه المنظمة والآثار المتوقعة على الاقتصاد الجزائري.

1- ماهية ونشأة منظمة التجارة العالمية:

لعله من المفيد أن نبدأ حديثنا بإلقاء الضوء على ماهية ونشأة منظمة التجارة العالمية،في الواقع أن المنظمة المذكورة هي البديل العصري للجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) الذي يرجع تاريخ إنشائها إلى عام 1947 بحيث نجد أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية برزت فكرة إنشاء ومنظمة دولية في مجال التجارة من أجل تنظيم العلاقات التجارية الدولية. ودخلت حيز التنفيذ في أول جانفي 1948 والاتفاقية المذكورة عبارة عن اتفاقية للتجارة متعددة الأطراف

الغرض الرئيسي منها هو إيجاد أساس للتوسع في خفض الحواجز الجمركية(الضرائب والحصص) وحظر الإغراق وإلغـاء الدعـــــم(الإعانات المالية) وأهم ما يميز هذه الاتفاقية هو مبدأ أو شرط الدولة الأكثر رعاية والذي يقضي بأنه إذا منحت إحدى الدول امتيازا خاصا لدولة فإن هذا الامتياز(تخفيض في الضرائب الجمركية مثلا) يمنح بطريقة تلقائية إلى بقية الدول المنضمة للاتفاقية،ولقد وردت إستثناءات عديدة على هذا المبدأ بحيث أصبح لا يطبق عمليا إلا في أضيق الحدود، ولقد استبعدت المنتجات الزراعية والملابس الجاهزة والمنسوجات وكذلك الخدمات من نطاق تطبيق قواعد الجات.

ونظرا لقصور اتفاقية الجات عن تنظيم التجارة الدولة في كافة السلع والخدمات والأنشطة المرتبطة بها وكذلك عدم إعطاء أهمية للتجارة الدولية بين البلدان النامية والصناعية، إذ بقيت معدلات الرسوم الجمركية للسلع ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية مرتفعة في البلدان الصناعية وأن ما طبق منها تم عن طريق نظام الأفضليات كالمنسوجات والملابس الجاهزة إضافة إلى تفاقم التوترات التجارية بين الكتل والأقطاب الاقتصادية العالمية الثلاثة(الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والاتحاد الأوروبي) مما أدى إلى ضرورة البحث عن إطار مؤسساتي يؤطر المبادلات التجارية ويعمل على حل المنازعات بين الدول الأعضاء وكذلك الإجراءات الحمائية بأشكالها المختلفة.تم في الجولة الأخيرة من جولات الجات والمعروفة بجولة الأورغواي والتي استمرت 7 سنوات بدأت في عام 1986 وانتهت في 15 ديسمبر 1993 تحويل الجات إلى منظمة عالمية للتجارة الحرة. ففي 15 أفريل 1994 اجتمع ممثلوا 118 دولة في مراكش (المغرب) للتوقيع على ما تمخضت عنه جولة الأورغواي من اتفاقيات معلنة مولد المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل الجات وذلك اعتبارا من 1 جانفي 1995 وتسري اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على التجارة في كافة السلع والخدمات وكذلك الأنشطة المرتبطة بها، ويشمل ذلك التجارة في كافة أنواع السلع الصناعية والزراعية والمنسوجات والملابس الجاهزة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والخدمات وتشمل الخدمات المالية (المصرفية والتأمين) والسياحة والمقاولات والاستشارات والمنتجات الثقافية والمحاسبية...الخ.

أما النفط فقد استبعد من نطاق تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية حيث لم يلق الاهتمام الكافي في المفاوضات المتعاقبة في إطار الاتفاقيات أورجواي وذلك نظرا للغياب شبه التام لمصالح الدول النفطية الرئيسية في المفاوضات علاوة على عدم وجود تعريفة جمركية مرتفعة على واردات النفط في العديد من دول العالم.

وهكذا تعتبر منظمة التجارة العالمية جهازا دائما للتفاوض على خلاف الدورات السابقة وله سكرتارية دائمة و إدارة ومقر ولجان تجتمع دوريا، ويتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة من المؤتمر الوزاري والمجلس العام، ويعتبر المؤتمر الوزاري أعلى جهة في المنظمة والمسؤولة عن اتخاذ القرارات ويضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء ويجتمع هذا المؤتمر مرة على الأقل كل سنتين.

ويمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة بأنها الإطار التنظيمي المؤسسي الذي يحتوي جميع الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي بالإشراف على تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى الحد من النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء وتسويتها. والمنظمة ذات شخصية قانونية مستقلة تلعب الدور الأساسي في النظام التجاري الدولي وتشكل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي بجانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وهكذا ستسمح المنظمة العالمية للتجارة بإنهاء العمل بسياسات دعم الإنتاج أو الاستثمار الموجه للتصدير وكذلك انتهاء المزايا التفضيلية التي تحصل عليها بعض الصادرات (مثل المزايا الكمية لصادرات المنسوجات والملابس مع دول المجموعة الأوربية).

المبادئ الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة:

1- **عدم التمييز:** يقوم هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى.

2- **مبدأ الشفافية:** ويقصد به نشر معلومات واضحة ودقيقة عن جميع القوانين والأنظمة واللوائح الوطنية ذات الصلة بالقطاعات المنتجة تحت منظمة التجارة العالمية بهدف إشاعة الثقة في هذه الأنظمة وتعزيز مصداقيتها. ويتم الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ إلى سياسة الأسعار والتعريفة الجمركية مع الابتعاد

عن القيود الكمية(نظام الحصص وتراخيص الاستيراد) ويرجع ذلك أنه في ظل قيود الأسعار يمكن سهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي.

3- **مبدأ المفاوضات التجارية:** وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات . **4- مبدأ المعاملات الوطنية:** ويقضي هذا المبدأ بعدم التمييز بين المنتجات المحلية والمماثلة لها من المنتجات المستوردة بفرض الضرائب المحلية أو تطبيق الأنظمة الداخلية .**5 - مبدأ المعاملات التجارية التفضيلية:** أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

6- مبدأ التبادلية: يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية، بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولةما لا بد أن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد، ويصبح ملزما لكل الدول، ولا يجوز بعد إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

إن هذه المبادئ المذكورة مطبقة بعدد كبير من الاستثناءات المتصلة بالاتحادات الجمركية والمناطق التجارية الحرة...

ويبقى التعرف إلى أي مدى طبقت هذه المبادئ على أرض الواقع؟ وهذا ما ستحاول الدراسة الإجابة عليه فيما بعد.

2- شروط العضوية في المنظمة العالمية للتجارة وعلى ماذا تتفاوض الدول مع المنظمة قبل الانضمام؟

بالنسبة لعضوية المنظمة، فهي تكون للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وعلى الدول المنظمة الالتزام بكل الاتفاقيات التي تم إبرامها منذ عام 1947 وحتى تحول الجات إلى منظمة التجارة العالمية (OMC)في عام 1995، غير أن الانضمام إلى المنظمة لا يعني التطبيق الفوري لكل الاتفاقيات، وإنما يتم

ذلك تدريجيا خلال فترة انتقالية تصل إلى 10 سنوات، وهناك أيضا مجموعة من الإجراءات الواجب اتباعها للانضمام إلى المنظمة والمتمثلة فيما يلي:

أولا: تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية: وهذا يتم بتقديم جدول للتنازلات إلى المنظمة يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفضها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

ثانيا: تقديم التزامات في الخدمات: تقدم الدولة جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.

ثالثا: الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى OMC بالتوقيع على بروتوكول الانضمام الذي يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنهما من الاتفاقيات الاختيارية) أي عليها أن توافق على اتفاقيات جولة الأورغواي أي انه لا سبيل أمام الدول للاختيار بين الاتفاقيات.

وهكذا فإن عملية انضمام أعضاء جدد تضم مجموعة من القواعد التي تغطي إجراءات التفاوض وتوصيف المعلومات المطلوبة في كل مرحلة من مراحل التفاوض من جانب حكومة البلد المرشحة، ويتم التفاوض والمناقشة في المواضيع التالية:

1- سير النفاذ للأسواق في ضوء العروض الأولية للسلع والخدمات.

2- التدابير المتعلقة بالاستثمارات ونظام الاستثمار الأجنبي في الدولة.

3- المعاملات التجارية التفضيلية.

4- الأنظمة الخاصة بالخدمات.

5- حقوق الملكية الفكرية.

6- الدعم المحلي للزراعة.

7- تطبيقات تراخيص الاستيراد والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية إلى غاية إزالتها.

8- موضوعات السياسة التجارية للبلد المتعلق بالخدمات والسياسة الزراعية إلى جانب موضوع المواصفات والمقاييس في البلد.

ونقطة البداية لإجراء الانضمام يتمثل في تشكيل مجموعة عمل من جانب المجلس العام للمنظمة للتفاوض حول المواضيع السابقة، بحيث تقدم الدولة المرشحة للانضمام مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية، ويتبع هذا بعملية توضيح من خلال طرح مجموعة من الأسئلة ويتم الإجابة عليها من طرف البلد المرشحة خلال فترة زمنية محددة، وبالتوازي مع هذا يبدأ المرشح والأعضاء المهتمون في مجموعة العمل في المفاوضات الثنائية حول قابيلية دخول السلع والخدمات للسوق، وهي النتائج التي تم التعبير عنها بصورة نهائية في التنازلات التي يتم تقديمها وينتهي عمل مجموعة العمل بالتبني المؤقت للتقرير، ومراجعة التنازلات والتعهدات وبروتوكول الانضمام، والذي يتضمن شروط دقيقة يمكن في ظلها دعوة الدولة الطالبة للانضمام للمنظمة، وبعد ذلك تقدم الصفقة بأكملها إلى المجلس العام لتبنيها وقبول الدولة كعضو جديد في المنظمة.

وفي هذا الإطار هناك تسع دول عربية منظمة حاليا في المنظمة وهي الإمارات والبحرين وتونس ومصر والمغرب وموريطانيا والكويت وجيبوتي وقطر، إضافة إلى خمسة دول في طريقها للانضمام وهي: الجزائر والأردن والسودان وسوريا والسعودية.

3- متطلبات دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سينتج عنه زيادة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي ودمجه في الاقتصاد العالمي، وهذا بالضرورة يستلزم إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الجزائري من شأنه تقليل الاعتماد على النفط الخام وزيادة تنوع الاقتصاد بمنتجات جديدة، الأمر الذي سوف ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار القوميين وسوف ينعكس كذلك إيجابيا على النشاط المصرفي في الجزائر.

ومن أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واقتسام المنافع في السوق الدولية، يتوجب على الجزائر أن تبذل جهودا حقيقية لتنفيذ إصلاحات فعالة تهدف إلى تسهيل الانضمام إلى المنظمة المذكورة بتأهيل الصناعة الجزائرية واكتسابها قدرة تنافسية تمكنها من مواجهة شبح العولمة والمنافسة العالمية وتشمل سياسات الإصلاح هذه ما يلي:

1-تخصيص بعض شركات القطاع العام.

2-تخفيض التعريفة الجمركية.

3- تخفيض الإعانات على السلع.

4-تعديل وتحرير الأنظمة التجارية.

5-حماية حقوق الملكية.

6-إصدار نظام جديد للاستثمارات الأجنبية.

7-السماح للأجانب بحرية تملك الشركات والعقارات بالكامل.

ولابد من الإشارة إلى أن المنطق الأساسي نحو حركة الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الجزائر هو رغبتها في وضع نظم تجعل اقتصادها متميز بالشفافية والفاعلية وهناك نقطتان جوهريتان لابد من تحقيقهما للوصول إلى ذلك الهدف:

النقطة الأولى: هي تخفيض ومن ثم إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات البيتروكيماويات الجزائرية التي تمتاز بها بميزة نسبته.

النقطة الثانية: هي متطلبات عدم التمييز بحيث تعطى للمستثمرين المحليين والأجانب فرص متساوية. وتتطلب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أن تطبق النظم المحلية مبادئ عدم التمييز وإعطاء الفرص المتساوية في قطاعات السياحة والبنوك والاتصالات والتأمين والنقل والمواصلات ومحور هذه الاستراتيجية هو الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني إيجاد وظائف في القطاع الخاص بدلا من الاعتماد على الوظائف التي توفرها الحكومة.

وبالتوازي مع هذا فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة باعتبارها دولة نامية سيتيح لها فرصة أكبر في الحصـــول على العديد من الاستثناءات بالنسبة لبعض الشروط وذلك خلال فترة زمنية محددة (فترة الانتقال) ويمكن تمديدها وفقا للضرورة.

كما أن من بين متطلبات الانضمام للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة هو العمل على رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية،لأن معظم منتجاتنا لا ترقى إلى مستوى جودة الدول الصناعية وتكاليف إنتاجها عالية وهذا ما سيؤدي منطقيا إلى عدم وجود تكافؤ الفرص في سوق منافسة واحدة.ولعل الأهم من ذلك أن أهم شروط الانضمام هو إلغاء أو تخفيض المعونات الحكومية الممنوحة للمنتجات المحلية سواء كان ذلك للاستهلاك المحلي أو التصدير مما سيؤدي إلى غزو مكثف

للواردات للقضاء على السلع المنتجة محليا الأقل جودة والأكثر تكاليفا وقد ينجم عنه إغلاق الكثير من المنشآت المحلية.

وأمام هذا الوضع لابد من العمل على زيادة وتنوع الصادرات الجزائرية الذي يعتبر ضرورة حتمية في الوقت الراهن لتنمية وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري من جهة والدخول إلى السوق الدولية من جهة ثانية.

وفي ضوء ما تقدم ، يتضح أن إستراتيجية الجزائر للتعامل مع متطلبات الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية ترتكز بشكل رئيسي علي مواصلة جهود التصحيح الاقتصادي الهادفة إلى الارتقاء بأداء الاقتصاد الجزائري إلى مرحلة النمو المستدام من خلال الاستمرار في انتهاج سياسات التحرر والانفتاح التي تستند إلى دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي . وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة متطلبات الانضمام إلى المنظمة في المرحلة القادمة ، وبشكل يضمن تهميش السلبيات إلى دون المستويات وتعظيم المكتسبات المتوخاة من وراء تحرير وعولمة الاقتصاد ، وخصوصا اجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، وتنشيط قطاع التصدير عن طريق فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات الجزائرية من السلع والخدمات ، وتحسين نوعية المنتجات الجزائرية من خلال الحصول علي التكنولوجيا المتقدمة . الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري بشكل عام وللصناعة الجزائرية بشكل خاص .

وهكذا يبدو أن الجزائر ستواجه تحديات إستراتيجية خاصة علي الصعيد الدولي ، ويتطلب هذا تهيئة الاقتصاد الجزائري للتعامل بمرونة وكفاء ة عالية مع المتغيرات والمستجدات التالية :

- النمو المستمر للتجارة الخارجية
- استمرار الثورة المعلوماتية والتقنية
- التزايد المستمر لأهمية التجارة الدولية في مجال الخدمات .
- العولمة والتكتلات الاقتصادية

وللتأقلم مع هذه المستجدات والاستفادة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لابد من وضع سياسات بعيدة المدى تهدف إلى التكيف مع التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم علي صعيد التحرر والانفتاح . إضافة إلى مواصلة العمل علي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية من خلال تحديد كل مواطن الضعف للتغلب عليها ومواطن القوة لتطويرها وتعزيزها ، وكذلك الاهتمام بتحسين

جودة ونوعية المنتجات الجزائرية، بما يمكنها من القدرة علي منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والأجنبية .

المحاور الاستراتيجية والسياسات بعيدة المدى للاستفادة من الانضمام إلى المنظمة:

1- المزايا لنسبية للاقتصاد الجزائري والتخصص في الاقتصاد الدولي :

استنادا إلى المتغيرات الخارجية المذكورة أعلاه يتعين علي الجزائر صياغة استراتيجيتها المستقبلية علي أساس الميزة النسبية للاقتصاد الجزائري ، وفي اعتقاد الدراسة أن تتركز علي دعم الصناعات التالية :

أ- **صناعة البتروكيماويات** : تعد صناعة البتروكيماويات بمثابة العمود الفقري للصناعة الجزائرية وتتمتع فبها الجزائر بميزة نسبية علي المستوي العالمي، وتزداد هذه الأهمية مع ارتفاع أسعار النفط ومع فتح المجال أمام مزيد من التكامل بين الصناعات البتروكيماوية الجزائرية والشركات العالمية العاملة في مجال الصناعة المكملة أو مجال التسويق ، وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات والتجهيزات الفنية والتسويقية المتاحة لتلك الشركات .

ب- الصناعات الأخرى كثيفة الاستخدام للطاقة :

تتمتع الجزائر بميزة نسبية في الصناعة كثيفة الاستخدام للطاقة استنادا لما هو متاح لديها من موارد ضخمة من النفط والغاز يمكن الاعتماد عليها في تحقيق تنمية صناعية في إطار استراتيجية تنموية بعيدة المدى تحقق تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتسهم في تنمية الصادرات غير النفطية ، ومن هذه الصناعات :صناعة الحديد والصلب والألمنيوم وما يبني عليها من صناعات أخرى مثل الصناعات المعدنية والميكانيكية وصناعة مواد الزجاج والخزف ومواد البناء ... مما يمكن الشركات الجزائرية من إنشاء تجارة صادرات ناجحة في العديد من هذه الصناعات .

ج- الصناعات الصغيرة والمتوسطة : من الطبيعي أن تعمل الجزائر علي إعطاء الأولوية لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لكونها تقوم بدور حاسم في عملية التنمية الاقتصادية، إذ يتزايد دورها في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في زيادة الصادرات وقدرتها علي التجديد والابتكار، وفعالية الاستثمار

فيها من خلال استجابتها للتغير والمحافظة علي استمرارية المنافسة وتقويتها وقدرتها العالية علي أستيعاب التكنولوجيا الجديدة .

وهكذا يستلزم علي الصناعات التي تمتاز بها الجزائر بميزة نسبية الانتقال إلى المسيرة التنافسية، لأن الميزة النسبية تقتضي اقتحام الأسواق الدولية بالاعتماد علي الدعم والحماية المقدمان من قبل الحكومة ، وعلي الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الموقعة مع أطراف خارجية ، وعلي استخدام عامل إنتاجية متدنية الجودة لخفض الكلفة . وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها غير قادرة علي الصمود والمنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية والمحلية . أما الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية المستهلك (جانب الطلب) من حيث الجودة والنوعية وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة . وعلي الرغم من أثرها في زيادة الكلفة في المدى القصير ، إلا أنها في الوقت ذاته تساعد الصناعات علي الدخول إلى الأسواق العالمية .

2- دعم القطاع الخاص ورفع كفاءته الإنتاجية : في هذا الإطار يجب إعطاء الأهمية القصوى لتطوير القطاع الخاص ودمجه في التنمية الاقتصادية مع التقليص لدور القطاع العام

وتحسين كفاءته الاقتصادية فضلا عن انتهاج السياسات الهادفة الي توسيع نطاق القطاع الخاص وتنويع قاعدته الانتاجية وكفاءته من خلال الأتي:

- إدخال أساليب إدارية حديثة وتقنيات متقدمة في عمليات الإنتاج.

تشجيع البحوث والدراسات التي تستهدف تطوير المنتجات التي تتمتع بها الجزائر بميزة نسبية ، أو تتوفر لها القدرات اللازمة لتحقيق هذه الميزة النسبية.

3- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة : باعتبارها مصدرا رئيسيا للتمويل، وخصوصا أنه يتوقع خلال المرحلة القادمة انحسار التمويل، بالإضافة إلى كونه يعتبر وسيلة

لنقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات، والقدرات الابتكارية، والأساليب الإدارية، وتوطينها مما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية.

وعليه يجب علي الجزائر أن تهيئ مناخ أفضل لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال توفير الكثير من الحوافز والتسهيلات الاقتصادية، كتخفيض

الحواجز الضريبية وزيادة الإعانات والقروض للمؤسسات الأجنبية الموجهة لتنمية الصادرات والتخلص من البيروقراطية الإدارية وتحقيق المزيد من الاستقرار السياسي .

4- **تحسين القدرة التنافسية وتنمية الصادرات غير النفطية :** إن الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية من السلع والخدمات تمكنها من من الصمود والمنافسة أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية . والعمل علي إيجاد الحلول الناجعة لها بما يؤدي إلى تعزيز الميزة التنافسية لتلك المنتجات. وضمن هذا الإطار فإنه من الضروري الإسراع في إنجاز مشروع(دراسة التنافسية الجزائرية) بهدف تحليل ودراسة واقع بعض القطاعات والصناعات الجزائرية لتحديد مواطن الضعف والقوة لديها والخروج بتوصيات محددة لتعزيز مقدرتها التنافسية. وما تجدر الإشارة إليه أنه من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية يجب التأثير على المحددات الذاتية، والمتمثلة في تكاليف الإنتاج، وجودته والبحث والتطوير ، وتكنولوجيا الإنتاج والتسويق .

وعليه لابد علي الجزائر من صياغة السياسات التي تؤكد علي زيادة القدرة التنافسية للصناعة الوطنية ، وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية من نقل المعرفة واستغلال الميزات التكنولوجية لتقليل تكاليف الإنتاج ورفع الجودة. ومن هنا تحتم علي الجزائر أن تعطي اهتماما متزايدا لعملية صياغة سياسات صناعية علي المستوي الكلي والجزئي ، والتي تمثل بسياسة تحرير التجارة والاستثمار، وسياسة التقدم العلمي والتكنولوجي وسياسة الجودة وسياسة تنمية الموارد البشرية وأهمها علي الإطلاق سياسة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

5- **العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية:** في ظل اتساع نطاق التكتلات الإقليمية والدولية في العالم، فإنه من الضروري بمكان التركيز علي تكثيف أوجه التعاون والتنسيق ما بين الدول المغاربية من جهة والدول العربية والإفريقية من جهة أخري، وذلك لتمكينها من مواجهة متطلبات المرحلة القادمة وبشكل يضمن تقليل السلبيات وتعظيم المكاسب الناجمة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما يصاحبها ذلك من تحرير وعولمة الاقتصاد، بما يعود من فائدة علي اقتصاديات هذه الدول . وفي هذا المجال فإنه من الضروري التعجيل

بإعلان المنطقة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى ضرورة تكثيف صيغ التعاون ما بين الدول العربية في مجال تطوير القدرات المعلوماتية والتكنولوجيا.

وعموما لابد من العمل علي زيادة وتنوع الصادرات الجزائرية الذي يعتبر ضرورة حتمية في الوقت الراهن لتنمية وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري من جهة والدخول إلي السوق الدولية من جهة أخرى.

إلا أن زيادة وتنوع الصادرات مرتبط بتوفير الهياكل الإنتاجية التي تمكن من تحقيق ذلك،وبقدرة منتجاتنا على منافسة مثيلاتها العالمية في ظل ظروف اقتصادية شديدة المنافسة ،الأمر الذي يستوجب تهيئة الصادرات الجزائرية لما بعد انضمام الجزائر المرتقب لمنظمة التجارة العالمية،ولتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب معالجة العديد من القضايا المتعلقة بالتصدير في الجزائر والتي من أهمها ما يلي:

1- نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية.

2- نقص الخبرة في مجال التسويق الدولي.

3- المنافسة الأجنبية للمنتجات الجزائرية في السوق المحلية والخارجية.

4- ارتفاع تكلفة المنتجات الجزائرية وارتفاع تكلفة الشحن للأسواق الخارجية.

5- غياب الاستفادة من مؤسسات التمويل التي تدعم الصادرات.

6- غياب استراتيجية واضحة المعالم للصادرات الجزائرية.

ولتحقيق هدف تنمية وتنويع القاعدة التصديرية لابد من العمل على معالجة هذه القضايا وذلك بوضع استراتيجية واضحة المعالم للتصدير تأخذ في الاعتبار التوجهات المستقبلية لمواكبة المستجدات العالمية وهذا بالتركيز على إقامة الصناعات التصديرية ذات الميزة النسبية التي تعتمد على استغلال وتطوير الموارد المتوفرة محليا، بالاعتماد على تجارب بعض الدول التي انتهجت سياسة التصنيع من اجل التصدير،وتعتبر تجربة كوريا الجنوبية كنموذج يقتدى به في هذا المجال بعد أن حقق نجاحا صارخا عن طريق توجيه الموارد نحو الصناعات التصديرية. ويتم التغلب على المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية وذلك بالتركيز على أسواق منتقاة بعناية وتخفيض التكاليف الإنتاجية والتسويقية ومن ثم الأسعار ، واستخدام الوسائل التدريجية والاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال التسويق الدولي .

الخاتمة:

من خلال الخاتمة ستوضح الدراسة إمكانية استفادة الجزائر مستقبليا من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في أحداث تنمية اقتصادية وتمكين الاقتصاد الجزائري من مواجهة تحديات العولمة.

والدراسة تعتقد أن هذا يمكن تحقيقه إذا ما عملت المنظمة على تطبيق مبادئها على أرض الواقع والعمل على التوجه إلى التنمية في البلدان النامية باعتبارها على رأس أولوياتها والتزام البلدان المتقدمة بتقديم مساعدات في تنمية العالم الثالث تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة.

ولكن يبدو من خلال تقويم لعمل المنظمة لمدة 8 سنوات تقريبا منذ إنشائها بأن هناك مخاوف للعالم النامي بدأت تظهر في الواجهة خاصة في المؤتمرين الوزاريين الثالث والرابع للمنظمة في سياتل بالولايات المتحدة والدوحة بقطر، إذا نلاحظ أن البلدان النامية ترى أن العالم المتقدم مستمر في السعي لتحقيق المزيد من المكاسب من حصاد العولمـــة والنظام التجاري العالمي وإخضاع أسواق البلدان النامية إلى منظومة تجارية تحقق في النهاية المزيد من الرفاهية للبلدان المتقدمة في حين لم تلتزم الدول المتقدمة بفتح أسواقها لمنتجات الدول النامية خاصة في مجالي الزراعة والملبوسات.

وفي الحقيقة فإن الدول النامية كانت تتوقع أن هذين القطاعين سيظلان مفتوحين لصادراتها إلى أسواق العالم المتقدم ومع ذلك يظل هذان القطاعان مغلقين ثمانية سنوات بعد انقضاء دورة الأورجواي.

وفي الزراعة فإن الرسوم المفروضة على العديد من أصناف الزراعية ذات الأهمية للدول النامية ما زالت عالمية للغاية(بعضها تزيد رسومه عن 200%) كما أن الدعم المحلي في دول منظمة التعاون الاقتصادي وللتنمية قد زاد من 375 مليار دولار متوسط سنوي عن الفترة الأساسية من 1986 إلى 1988 إلى 390 مليار دولار عام 1999(وفقا لبيانات المنظمة ذاتها) بدلا من أن يتراجع هذا الدعم كما كان متوقعا ونفس الشيء يلاحظ على الملبوسات إذا أن الدول المتقدمة ما زالت في فرض قيودها على الملبوسات وتطبيق نظام الحصص وتراخيص الاستيراد المحظورة.

كما أن المنظمة العالمية للتجارة لم تعمل للتوجه إلى التنمية في البلدان النامية باعتبارها على راس أولوياتها حسب اتفاقية مراكش لضمان حصول البلدان النامية على حصتها في التجارة العالمية وقيام البلدان المتقدمة بالالتزام بالمساعدة في تنمية العالم الثالث حسب ما تعهدت به.

وخلاصة القول: من الصعب الحكم مسبقا على النتائج المترتبة على الاقتصاد الجزائري في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لأن هذا يترتب بالدرجة الأولى على مدى التزام البلدان المتقدمة على تطبيق مبادئ المنظمة وتقديم مساعدات وتنازلات للبلدان النامية.

ومن جهة أخرى حتى تستفيد البلدان النامية من الانضمام إلى هذه المنظمة يجب أن يكون هناك موقف جماعي صادر من هذه البلدان تجاه إعادة توجيه المنظمة لتنمية هذه البلدان وبالتالي اقتسام المكاسب والمنافع المحققة في إطار النظام التجاري العالمي الجديد.

المراجع:

1- الدكتور،قادي علي المكلي، ما بين الجات ومنظمة التجارة العالمية، المركز اللبناني للدراسات الطبعة الأولي 2000

2- أسامة عبد المجيد، منظمة التجارة العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، شؤون عربية، جامعة الدول العربية

3- العفوري عبد الواحد،"العولمة والجات، التحديات والفرص " القاهرة، مكتبة مدبولي

4- عبد المجيد بوزيدي، تسعينات الاقتصاد الجزائري ،مرقم للنشر والتوزيع ، الجزائر 1999

5- عبد الله بن دعيدة،التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية ،بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر فيفيري 1999.

6- السيد العاطف، الجات والعالم الثالث،دراسة تقييمية للجات وإستراتيجية المواجهة، مطبعة رمضان الإسكندرية1999.

7- مجموعة نصوص قانونية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية صادر من طرف المنظمة.